حرب الخليج : دراسة في مسببات الصراع وعواقبه

محمد ابراهيم الحلوة *

إن من يسأل عمن كسب الحرب مثل من يسأل عمن كسب زلزال «سان فرانسيسكو»، ذلك أنه في الحروب لا يوجد نصر وإنما درجة متفاوتة من الهزيمة .

كينث ولتز

مقدمة :

تمثل الحرب العراقية ـ الإيرانية أخطر ظاهرة معاصرة في منطقة الخليج العربي. فهذه الحرب كلفت الدول الخليجية : الأطراف فيها الكثير من الخسائر المادية والاقتصادية والبشرية، وأوجدت التوتر في الدول الخليجية الأخرى ورفعت تحديا قويا لوحدتها الوطنية ولأمنها القومي . وبالإضافة إلى ذلك أدت الحرب إلى تزايد الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج وما ترتب عليه من زيادة عوامل عدم الاستقرار .

والحرب العراقية ـ الإيرانية والتي يشار إليها أحيانا بـ«حرب الخليج» جاءت تتويجا لصراع طويل ومتشعب بين العراق وإيران . وهي تمثل مظهرا واحدا من مظاهر الصراع المختلفة بينهما[1]. لذا فإن الفهم الموضوعي لظاهرة «حرب الخليج» يتطلب استعراض المسببات المختلفة للصراع والتي تراكمت وأدت في نهاية الأمر إلى استخدام العنف المنظم . وحيث أن مسببات حرب الخليج لا تخرج في إطارها العام عن مسببات الصراع الدولي، لذا سوف نستعرض بشيء من الإيجاز النظريات الرئيسة المختلفة للصراع الدولي، كمدخل تحليلي لهذه الدراسة .

(*) حصل على دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية عام ١٩٨١ من جامعة كاليفورنيا ـ سانتاباربارا ويعمل في الوقت الحاضر أستاذاً مشاركاً بقسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود .

(١) محمد إبراهيم الحلوة، **العلاقات الدولية : دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار**. (الرياض : مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٧م)، ص١٠٥ .

نظريات الصراع الدولي :

يجمع الباحثون في مسألة الصراع الدولي على رفض نظرية السبب الواحد لتفسير ظاهرة الصراع[١] ، ذلك أن الصراع ونعني به «تنازع الإيرادات الوطنية»[٢] يمثل ظاهرة معقدة لها أشكال مختلفة. ومثل هذه الظاهرة لا يمكن ردها لسبب أو عامل واحد .

فقد بحث «كينث ولتز» في كتابه **الإنسان، الدولة، والحرب** في مسألةالصراع واستخلص ثلاثة مفاهيم رئيسة لتفسير ظاهرة الحرب[٣] .

المفهوم الأول : يفترض أن السبب الرئيس للصراع الدولي يكمن في طبيعة وسلوك الأفراد . فالحروب والصراعات الدولية تنشأ من الأنانية ومن النزعة العدوانية في الطبيعة البشرية .

المفهوم الثاني : يرجع السبب الرئيس للحروب والصراعات إلى طبيعة المؤسسات السياسية في الدولة، ونوعية نخبتها، وبالذات القيادة السياسية. هذه الجوانب هي التي تقرر ما إذا كانت الدولة عدوانية أو مسالمة .

المفهوم الثالث : يرد أسباب الصراع الدولي إلى طبيعة النظام الدولي. فبسبب وجود عدد من الدول ذات السيادة القومية، وبسبب انعدام النظام القانوني الإلزامي للدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وحيث أن كل دولة هي الحكم النهائي لمظالمها، وهي المقدر الأول لطموحاتها، فإن ظهور الصراعات وقيام الحروب يصبح أمرا حتميا .

ويميز «بيرنارد برودي» في كتابه **الحرب والسياسة** بين أكثر من مدرسة لتفسير ظاهرة الصراع وقيام الحرب[٤]. ومن هذه المدارس :

المدرسة التاريخية : وتربط بين الحرب وخلفيتها التاريخية. فقراءة الوثائق التاريخية ومتابعة تطور الأحداث ستمكن الباحث من استنباط سلوكيات الدولة المستقبلية تجاه الحرب والسلام. إن التاريخ خصوصا في أحداثه السلبية الكبرى بمثابة سجل لمآسي الشعوب، ومظالم الدول، وهذا السجل يبقى خالدا في الذاكرة حتى تصحح الأمم ما ترى أنه ظلم حل بها، نتيجة لسلوك عدواني، أو ضغط دولي .

المدرسة السياسية : وترى أن سبب الحرب هو سباق التسلح في المجتمع الدولي، إذ أن هذا

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية : دراسة تحليلية مقارنة**. (الكويت : ذات السلاسل، ١٩٨٧م)، ص٢٦٤ - ٣١٨ .

(٢) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**. (الكويت : جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص٢٢٣ .

(٣) Kenneth N. Waltz, **Man the State and War : A Theoretical Analysis** (New York : Columbia University press, 1959) .

(٤) Bernard Brodie, **War and Politics** (New York : Macmillan Publishing Co., Inc.,1973) .

السباق يوجد الخوف المتبادل وقد يغري الدولة على الدخول في حرب وقائية. وبالإضافة إلى سباق التسلح تدرج المدرسة السياسية اختلال توازن القوي كسبب للحرب، ذلك أنه متى ما شعرت دولة من الدول أن توازن القوى قد تغير لصالحها في علاقاتها مع الدول الأخرى فقد تقدم على المغامرة العسكرية، للاستفادة من هذا الوضع الطارىء لتعزيز نفوذها.

المدرسة الاقتصادية : وترد سبب الصراع الدولي إلى العامل الاقتصادي. فهذا العامل إن لم يكن الوحيد المسؤول عن الحرب فهو من أهم اسبابها. وبنى المفهوم الماركسي تحليله للصراع الدولي على أساس اقتصادي. إذ يرى «ماركس» أن الصراع الدولي هو في الأساس صراع طبقي، والطبقة وليدة تفاوت اقتصادي بين فئات المجتمع. في حين يرى «لينين» بان السلوك الإمبريالي للدولة مرتبط بطبيعة نظامها الاقتصادي الرأسمالي. وكتب «روبنز» وهو اقتصادي بريطاني يقول «سوف يكون من المدهش حقا إذا لم نجد الاعتبار الاقتصادي سببا رئيسا في أي حرب من الحروب». وفسر «ولتر ميلر» دخول الولايات المتحدة الأميركية للحرب العالمية الأولى بجانب الحلفاء بأسباب اقتصادية، تمثلت في رغبة إدارة الرئيس الأميركي «ويلسون» في ضمان مستحقات المصانع الحربية الأميركية لدى الحلفاء، إذ أن هزيمة الحلفاء تعني وقف دفع تلك المستحقات.

نستنتج من هذا الاستعراض الموجز لمفاهيم ومدارس الصراع الدولي : أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين في مسألة الصراع على سبب واحد أو حتى مجموعة من الأسباب لتفسير ظاهرة الصراع. والصراع العراقي ـ الإيراني ليس استثناء من ذلك إذ أن هناك أكثر من مسبب له. فما هي هذه المسببات ؟

المسببات المختلفة للصراع العراقي ـ الإيراني :

المسبب التاريخي : تمثل المدرسة التاريخية أهم مدرسة لتفسير ظاهرة الحرب العراقية ـ الإيرانية. وهذا ما أكده الرئيس العراقي صدام حسين حينما قال «عندما نواجه بالعدوان فمن حقنا أن نرجع إلى التاريخ لكي نجد تفسيرا لأسباب العدوان»[1]. ولا شك في أن تركيز الرئيس العراقي على المسبب التاريخي له ما يبرره. فهذا المسبب كان له دور مميز في تطور الصراع العراقي ـ الإيراني وفي قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية.

يقسم التاريخ بصفة عامة إلى أربع مراحل مميزة : قديمة، وسيطة، حديثة، ومعاصرة. والخوض في كل هذه المراحل لتقصي المسبب التاريخي للصراع العراقي ـ الإيراني قد يبعد الموضوع عن طابعه السياسي. فما يهمنا من الأحداث التاريخية في المراحل المختلفة : هو تلك الأحداث الهامة والبارزة التي لعبت دورا في تشكيل وصناعة الأحداث المعاصرة، وبالذات حدث الحرب العراقية ـ الإيرانية. ومن هذا المنطلق فإن ما يعنينا في هذا الفصل من تاريخ العلاقات العراقية ـ

(١) الصراع العراقي ـ الفارسي. (بغداد.: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣م)، ص٥.

الإيرانية هو التاريخ الحديث والمعاصر .

اتسم تاريخ العلاقات العراقية ـ الايرانية بالتوتر والصراع ، وبعقد المعاهدات والاتفاقيات السياسية . فمنذ بداية القرن السادس عشر وحتى سقوط الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن العشرين ، كان العراق مسرحا لصراع بين امبراطوريتين كبيرتين كلتيهما إسلامية ، وغير عربية ، وهما الامبراطورية العثمانية ، والدولة الصفوية الفارسية . وكان كلما تعاظم شأن حاكم من حكام الدولة الصفوية تطلع إلى انتزاع العراق من يد العثمانيين ، لتحقيق أهداف توسعية ومذهبية . لذا عمد الشاه عباس الصفوي إلى احتلال العراق فيما بين ١٦٢٢م ـ ١٦٢٩م . كما قام مغامر فارسي آخر يدعى نادر شاه بغزو خاطف للعراق . وفي كل مرة كان العثمانيون يبذلون قصارى جهدهم لاسترداد ولاية بغداد[١] . وانتهت هذه الأعمال العدائية الصفوية تجاه العراق بتوقيع معاهدة «زهاب» عام ١٦٣٩م والتي اعترفت فيها إيران بتبعية العراق للدولة العثمانية[٢] .

بيد أن الصراع بين العثمانيين والدولة القاجارية الفارسية انبعث مرة أخرى ، واستمر طوال القرن التاسع عشر . وكانت محاور الصراع سياسية ومذهبية . أي رغبة فارس في التوسع والسيطرة على الأماكن المقدسة للشيعة في العراق . لذ اندلعت الحرب مرة أخرى بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية في عهد داود باشا حاكم العراق ، وعباس ميرزا حاكم فارس ، وذلك عام ١٨٢١م . إلا أنه نظرا إلى انتشار وباء الكوليرا في الجيش الفارسي اضطر الفرس إلى عقد معاهدة مع الدولة العثمانية ، عرفت بمعاهدة «أرضروم الأولى» وذلك عام ١٨٢٣م . ولقد نصت هذه المعاهدة على أحكام عامة ذات صلة بالقبائل التي تعبر الحدود بين الدولتين ، وأوضاع التجار ، والحجاج .

لكنها لم تتطرق للقضية الجوهرية وهي تخطيط الحدود العراقية ـ الإيرانية ، خصوصا في منطقة شط العرب .

وفي عام ١٨٣٧م احتل والي العراق العثماني مدينة المحمرة «خرم شهر» ورد الفرس على ذلك باحتلال منطقة السليمانية بالعراق عام ١٨٤٠م . وتسوية لهذه الخلافات تم التوصل إلى أول معاهدة حدود عراقية ـ إيرانية وهي معاهدة «أرضروم الثانية» والتي تم التوقيع عليها في مايو ١٨٤٧م . وجاء في المادة الثانية من المعاهدة :

«وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من إدعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها ، وتتعهد تعهدا رسميا بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على مدينة

---

(١) صلاح العقاد . «الأصول التاريخية للنزاع» . السياسة الدولية ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١م ، ص٦١ .
(٢) الصراع العراقي ـ الفارسي ، ص٢٥٧ .

المحمرة، وميناءها، وجزيرة خضر، والمرسى، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية ـ أي الضفة اليسرى ـ من شط العرب، التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران. وفضلا عن ذلك للمراكب الإيرانية : حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية وذلك في محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة إتصال حدود الفريقين»[1].

وبمقتضى هذه الفقرة من معاهدة «أرضروم الثانية» تنازلت إيران عن ادعاءاتها في منطقة السليمانية الكردية. وفي مقابل ذلك اعترفت الحكومة العثمانية بشكل رسمي بسيادة إيران التامة على الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب بما في ذلك مدينة المحمرة. واحتفظت الدولة العثمانية بحق السيادة التامة على شط العرب، إلى نهاية خط المياه على الجانب الأيسر للشط، غير أن السفن التي ترفع العلم الإيراني منحت تسهيلات ملاحية.

وفي بروتوكول الآستانة والذي تم التوصل إليه في نوفمبر ١٩١٣م بين السلطات العثمانية والإيرانية وبحضور مندوب عن روسيا وبريطانيا تم تأكيد مبدأ حرية الملاحة في شط العرب، مع استمرار السيادة العثمانية المنفردة على الشط. ولكن استجابة لضغوط إيرانية تنازلت السلطات العثمانية ولأول مرة عن جزء من مياه شط العرب أمام ميناء المحمرة الإيراني : طوله أربعة أميال.

وبعد قيام دولة العراق الحديثة عام ١٩٢١م جددت إيران مطالبها في شط العرب لأسباب سوف نذكرها فيما بعد، واستمرت إيران تجدد مطالبها في شط العرب من حين لآخر، مع رفض العراق المستمر لهذه المطالب. وفي عام ١٩٣٤م قدم العراق شكوى إلى عصبة الأمم المتحدة عن أعمال التدخل المسلح التي تقوم به إيران في شط العرب، وتجاوزها الحدود العراقية، وإنشائها مخافر بالقوة المسلحة في داخل الأراضي العراقية. وأوصت العصبة بحل النزاع العراقي ـ الإيراني عن طريق المفاوضات المباشرة. لذا تم التوصل في يوليو ١٩٣٧م إلى معاهدة جديدة للحدود بين العراق وإيران تم التوقيع عليها في طهران. وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الحكومة العراقية لصالح إيران عن أربعة أميال أخرى أمام ميناء عبدان الإيراني[2]. وبذا يكون إجمالي ما تنازلت عنه العراق لإيران من شط العرب ثمانية اميال طولا، تنتهي عند منتصف الشط عرضا. أما بقية الشط والبالغ طوله مائة وثلاثة وعشرون ميلا فقد أكدت معاهدة ١٩٣٧م خضوعه للسيادة العراقية الكاملة. لذا استمر العراق يتقاضى أجور الملاحة والمرور من السفن، كما تولى المرشدون العراقيون إرشاد كافة السفن القادمة من الخليج منذ وصولها إلى مصب شط العرب، سواء كانت تقصد الموانى الإيرانية (عبدان والمحمرة)، أو كانت تقصد الموانى العراقية.

وفي ابريل ١٩٦٩ ألغت إيران من جانب واحد اتفاقيةعام ١٩٣٧ الخاصة بتنظيم الحدود

---

(١) «وثائق خاصة» السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦م، ص١٤١.

(٢) نبيه الأصفهاني. «يوميات الحرب العراقية ـ الإيرانية الجذور التاريخية». السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦م، ص١٣١.

العراقية ـ الإيرانية مدعية أنها وقعت في فترة الإمبريالية البريطانية واتهمت إيران العراق بالفشل في إمداد ناقلات البترول بالمرشدين الذين يقودونها من النهر إلى معامل التكرير في عبدان، وبعدم استخدامه عائدات رسوم المرور لتطهير الشط، وعدم استجابته لمطالبها المتكررة بشأن تأسيس إدارة مشتركة للملاحة في شط العرب. ورد العراق على الاتهامات الإيرانية بأن مياه شط العرب مملوكة للعراق، وطالب بحق الرقابة الدائمة على كافة السفن التي تمر بها. بيد أن إيران لم تعط اهتماما يذكر لرد الفعل العراقي وقامت بتعزيز وجودها البحري في شط العرب مجسدة بذلك واقعا جديدا سعت لتحقيقه منذ فترة طويلة من الزمن. وتلا هذا التطور الملحوظ في مسألة الحدود العراقية ـ الإيرانية في شط العرب توتر في العلاقات بين العراق وإيران وبدأ كل طرف يستخدم سلاح الأقليات لتهديد الآخر، حيث استخدمت إيران الأقليات الكردية في شمال العراق لتهديد الوحدة الوطنية العراقية في حين استخدمت العراق ـ وان كان في نطاق أضيق بكثير ـ الأقليات العربية في منطقة عربستان (خوزستان)[1]، لتهديد الوحدة الوطنية الإيرانية.

وفي مطلع السبعينات انتقل مسرح الأحداث من الحدود العراقية الإيرانية إلى مناطق أخرى خارج العراق. ففي ٣١ نوفمبر ١٩٧١ احتلت إيران ثلاث جزر عربية في الخليج العربي، وهي : جزيرة طنب الكبرى، وجزيرة طنب الصغرى، التابعة لرأس الخيمة، وجزيرة أبوموسى، التابعة للشارقة. وبررت إيران سلوكها الإمبريالي بادعاءات هشة.

ففيما يتعلق بجزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى ادعت إيران : أن هذه الجزر تقع داخل الجرف القاري الإيراني، وأنها مهمتان لأمن إيران القومي. أما جزيرة أبوموسى فقد ادعت إيران : أنها توصلت إلى اتفاقية مع حاكم الشارقة بخصوص الوجود الإيراني فيها[2]. وردت العراق على العدوان الإيراني على الجزر العربية الثلاث بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في ٣ ديسمبر ١٩٧١م. واستمرت العلاقات مقطوعة حتى شهر أكتوبر ١٩٧٣. ففي السابع من هذا الشهر وبعد أربع وعشرين ساعة من اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية اقترحت العراق إعادة علاقات حسن الجوار مع إيران وحل الخلافات بين البلدين بروح التعاون. وتمت إعادة العلاقات بالفعل بين البلدين. وبررت الحكومة العراقية مبادرتها في ذلك الحين «حتى يتمكن العراق من

---

(١) يقع اقليم عربستان (خوزستان) جنوب ـ غرب إيران على الخليج العربي، وتقدر مساحته بـ١٧٠ ألف كيلومتر مربع. ويضم أربع مدن رئيسة هي : الأهواز، وعبدان، والحويزه، والمحمرة (خرم شهر). ويزيد عدد سكانه على ثلاثة ملايين نسمة ينتمون إلى قبائل عربية عريقة نزحت إلى الإقليم قبل الإسلام من شبه الجزيرة العربية. ولقد تمتع إقليم عربستان بدرجة من الاستقلال الذاتي حتى عام ١٩٢٤م، حينما أعاد رضا شاه فرض سيطرة طهران بالقوة على الإقليم. ويستمد إقليم عربستان أهميته الإقتصادية من حقيقة : أن أكثر من ثلثي البترول الإيراني يستخرج منه.

(٢) أسامة الغزالي حرب. «التطور التاريخي ودوافع الحرب». السياسة الدولية، العدد ٦٣، يناير ١٩٨١م، ص٦٩.

المشاركة في الحرب العربية ـ الإسرائيلية وبتحمل مسؤولية قومية كبرى في المساهمة الفعالة فيها»[1]. إلا أن هذا التحسن في العلاقات بين العراق وإيران لم يوقف صدامات الحدود بين الدولتين من حين لآخر.

وشهد عام ١٩٧٤م وساطات ومساعي دبلوماسية متعددة في محاولة لوضع حد للنزاع العراقي ـ الإيراني. وتوجت هذه المساعي الدبلوماسية في لقاء القمة المشهور والذي عقد في الجزائر بين شاه إيران : محمد رضا بهلوي، ونائب رئيس الجمهورية العراقية : صدام حسين[2]. فأثناء انعقاد المؤتمر الأول لدول الأوبك في الجزائر في مارس ١٩٧٥م، والذي شاركت فيه كل من العراق وإيران، قامت الجزائر بتتويج مساعيها الحميدة بين العراق وإيران بعقد اجتماعين مطولين بين الشاه وصدام حسين، حضر كل منهما الرئيس الجزائري الراحل : هواري بومدين. ونتج عن هذه الاجتماعات : الإعلان يوم ٦ مارس ١٩٧٥م عن صفقة سياسية هامة بين العراق وإيران عرفت فيما بعد بـ«اتفاقية الجزائر». وجاءت تفاصيل هذه الصفقة في ثلاثة «بروتوكولات» مرفقة مع معاهدة الحدود الدولي، وحسن الجوار بين العراق وإيران، والتي وقعها كل من وزير الخارجية العراقي : سعدون حمادي، ووزير الخارجية الإيراني عباس خلعتبري في بغداد يوم ١٣ يونيو ١٩٧٥م. وسوت هذه المعاهد مسألة شط العرب لمصلحة إيران حيث حدد خط الحدود في شط العرب كله وفقا لخط وهمي يقع في منتصف النهر، وليس على الشاطىء الإيراني كما كان الوضع من قبل. ومقابل ذلك تعهد شاه إيران بمنع تسلل أية عناصر تخريبية إلى العراق، أي وقف دعمه لحركة التمرد الكردية. وهذا أدى إلى إخماد تلك الحركة. وجاء في المادة الثانية من «بروتوكول» تحديد الحدود النهرية المرفق بالمعاهدة «يتبع خط الحدود في شط العرب الثالوك، أي خط وسط المجرى الرئيس الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة، ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر». في حين نصت المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود على أن «يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل داخل أحد البلدين، بقصد ارتكاب أعمال التخريب، أو العصيان، أو التمرد في ذلك البلد»[3].

ولقد أنهت اتفاقية الجزائر نزاع الحدود بين العراق وإيران، لكنها لم تنه مظاهر الصراع بينهما. ففي أواخر يونيو ١٩٧٥م استدعت الحكومة الإيرانية سفراءها لدى العراق وست دول عربية خليجية أخرى احتجاجا على مشروع لإنشاء «وكالة أنباء الخليج العربي». ورد العراق على الإجراء الايراني برفض تسلم رسائل الحكومة الإيرانية التي تتحدث عن «الخليج الفارسي». وزاد

---

(١) أسامة الغزالي، المرجع السابق، ص٦٩.

(٢) تم تعيين صدام حسين رئيسا للجمهورية العراقية في ١٦ يوليو ١٩٧٩م، بعد استقالة الرئيس أحمد حسن البكر لأسباب صحية.

(٣) «وثائق خاصة» المرجع السابق، ص٥٠.

التوتر في العلاقات عندما قرر العراق تحديد أعداد الإيرانيين المسموح لهم بزيارة الأماكن الشيعية المقدسة في العراق باثنى عشر ألف شخص عام ١٩٧٦م، وكذلك تحديد مدة إقامتهم، ورفض إعطاء التأشيرات للإيرانيين الراغبين بالذهاب إلى العراق لأغراض تجارية، أو ثقافية أو سياحية[١] .

إلا أن العلاقات العراقية ـ الإيرانية ما لبثت أن تحسنت. وظهرت بوادر تحسنها في مشاركة إيران في إخماد حريق شب في حقل بترول «الرميلة» العراقي في ١٧ ابريل ١٩٧٦م، وتقديرا لهذه المبادرة الإيرانية سمحت العراق للشيعة الإيرانيين بزيارة النجف وكربلاء، وتلا ذلك التوصل إلى اتفاقية تجارية وزراعية بين العراق وإيران . وفي ١٧ ابريل ١٩٧٦م قال نائب الرئيس العراقي صدام حسين «لم تعد هناك أي مشاكل بين العراق وإيران»[٢] . واستمر تحسن العلاقات بين العراق وإيران خلال عام ١٩٧٧م وتمثل هذا التحسن بالتوقيع خلال شهر يوليو من نفس العام على ست اتفاقيات، تشمل : الجوانب الأمنية، والثقافية، والسياحية، والزراعية، والإعلام. وفي أوائل عام ١٩٧٨م زار عدد من المسؤولين الإيرانيين بغداد. واستمر العراق يحتفظ بعلاقات طيبة مع إيران تحت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حتى رحيل الشاه في يناير ١٩٧٩م .

بيد أن هذا التحسن في العلاقات بين العراق وإيران لم يبن على أسس صلبة. إذ أنه في الوقت الذي بدأ فيه تحسن العلاقات بين البلدين بدأت تلوح في الأفق ملامح الثورة الإيرانية. وكان أبرز قادة الثورة «روح الله الخميني» يعيش في منفاه السياسي في العراق منذ عام ١٩٦٣م. وتمشيا مع اتفاقية الجزائر طلبت إيران من العراق وقف نشاطات الخميني. وبالفعل قابل مدير المخابرات العراقية الخميني وأخبره أن الشاه قد طلب تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٥م. لذا فعليه أن يختار : إما أن يتوقف عن دعوته للثورة، أو أن يرحل عن البلاد. وبعد مناقشة قصيرة فضل الخميني أن يرحل. وعندما علم الشاه بقرار الخميني غير رأيه، إذ أنه كان يدرك أن خطر الخميني قد يكون أكبر خارج العراق عنه في الداخل. لذا طلب من العراقيين أن لا يسمحوا للخميني بالخروج، وفي نفس الوقت يمنعونه من الاستمرار في حملته. وكان رد الرئيس صدام حسين : أن هذا يعني إلقاء القبض عليه، وهذا أمر لا يمكن القيام به[٣] .

وفي ٦ أكتوبر ١٩٧٨م غادر الخميني العراق إلى فرنسا بعد أن أقام فيه مدة خمسة عشر عاما. وبعد وصول الخميني إلى باريس بدأ يظهر النزاع بين العراق وإيران بنمط جديد. إذ أن طرف النزاع مع العراق هذه المرة ليس حكومة الشاه، وإنما أنصار «روح الله الخميني». فبعد وصول الخميني إلى باريس بأربعة أيام فقط تعرضت القنصلية العراقية في (خرم شهر) لهجوم

(١) حرب، المرجع السابق، ص ٧٠ .
(٢) حرب، المرجع السابق، ص ٧٠ .
(٣) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله (بيروت : دار الشروق، ١٩٨٢)، ص١٨٦ .

مسلح من قبل أنصار الخميني. وفي فبراير ١٩٧٩م عاد الخميني إلى طهران وحققت الثورة الإيرانية انتصارها. ولم يكن غريبا أن تتميز العلاقات العراقية ـ الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة بالفتور ثم التوتر. وخلال عام ١٩٧٩ استمر التوتر في العلاقات بين العراق وإيران وبدأ يأخذ أبعاد جديدة وخطيرة. وفي مطلع سبتمبر ١٩٨٠م بدأت الاشتباكات العسكرية الجوية والبرية على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية وخصوصا في القاطع الأوسط والجنوبي. ثم اندلع القتال بشكل موسع وشامل في أواخر سبتمبر ١٩٨٠م[١].

إن هذا الاستعراض المختصر لتطور العلاقات العراقية ـ الإيرانية يوضح بجلاء مدى أهمية المسبب التاريخي في تشكيل الصراع العراقي ـ الإيراني. بيد أن التاريخ ـ رغم ما قيل عن مفعوله ـ لا يكفي بحد ذاته لتفسير أحداث هامة وخطيرة مثل حدث الحرب العراقية ـ الإيرانية. فتاريخ العلاقات الدولية لا يخلو من التوترات والنزاعات خصوصا نزاعات الحدود. لذا هناك مسببات واعتبارات هامة اخرى، تداخلت مع المسبب التاريخي، ونافست المواريث التاريخية. ومن هذه المسببات :

المسبب القانوني : تتجاهل نظريات ومفاهيم الصراع الدولي المسبب القانوني للصراعات الدولية، رغم ما لهذا المسبب من دور مباشر في ظهور العديد من الصراعات الدولية المعاصرة، ومن بينها الصراع العراقي ـ الإيراني. ففي هذا الصراع مثل المسبب القانوني أحد المدخلات الرئيسة خصوصا في مسألة شط العرب. فطبقا لقاعدة متعارف عليها في القانون الدولي «في حالة وقوع نهر بين دولتين يكون تقسيم الحدود موازيا لخط وهمي يقع في منتصف النهر»[٢]. لذا رددت إيران من حين لآخر مطالبتها للعراق بتقسيم شط العرب وفقا لهذه القاعدة القانونية. وكان رد العراق أن وضع شط العرب ليس بدعة تتفرد إيران والعراق بها. «ففي العالم عدد من الأنهار الحدودية يمتد إقليم إحدى الدولتين فيها حتى شاطىء الدولة الأخرى، شاملا كل مياه النهر. ومنها : نهر (الدوب) الذي يفصل بين فرنسا وسويسرا، حيث يعد النهر كله إقليما فرنسيا.

ومنها : أيضا نهر الفستولا الذي اتبع فيه هذا الأسلوب في رسم الحدود بين ألمانيا وبولندا»[٣].

وهناك قاعدة قانونية أخرى كان ولا يزال أمر تطبيقها محل خلاف بين العراق وإيران، رغم أنها من القواعد المستقرة للقانون الدولي. وهذه القاعدة القانونية تلزم جميع الدول التي أبرمت

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن تطور الاشتباكات المسلحة بين العراق وإيران خلال شهر سبتمبر أنظر : كيث ما كلاخان، وجورج جوفية : حرب الخليج : دراسة للقضايا السياسية والعواقب الاقتصادية، ص ٣٤، ٣٥. الناشر : London : The Economist Intelligence Unit., 1985.

(٢) العقاد، المرجع السابق، ص٦٢ ـ ٦٣.

(٣) الصراع العراقي ـ الفارسي، ص٢٨٣.

المعاهدة الدولية بكل ما ورد في نصوص المعاهدة وذلك وفقا للقاعدة القانونية العامة التي تقضي بأن «العقد شريعة المتعاقدين» ولقدنصتاتفاقية فيناللمعاهداتالدولية: على أنه لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدات، أو الانسحاب منها، خصوصا في حالات محددة : مثل إذا كانت المعاهدة منشئة لحدود بين الدول المتعاقدة[1]. بيد أن كلا من العراق وإيران اتهم الآخر بعدم الالتزام بالمعاهدات المبرمة بينهما. فالعراق اتهم إيران بعدم التقيد بمعاهدة عام ١٩٣٧م حيث ألغتها من جانب واحد عام ١٩٦٩ وفرضت تقسيم شط العرب. وبررت إيران مسلكها آنذاك بأن معاهدة ١٩٣٧م تم توقيعها خلال سيطرة النفوذ الإمبريالي على إيران، وهي لا تنسجم مع مصالح إيران القومية. في حين اتهمت إيران العراق بتجاهل معاهد الجزائر عام ١٩٧٥م حيث أعاد مطالبته في سبتمبر عام ١٩٨٠م باسترداد كامل السيادة على شط العرب. وبرر العراق موقفه بأن اتفاقية عام ١٩٧٥م تم توقيعها في ظل ضغوط دولية وظروف غير طبيعية، وأنها لا تخدم المصلحة الوطنية العراقية. لذا أصبح القانون الدولي بدلا من أن يكون أداة لتنظيم العلاقات بين العراق وإيران مصدرا من مصادر النزاع، ودعم بذلك ركام المواريث التاريخية .

المسبب السياسي : يقول مورجنثاو، أحد منظري العلاقات الدولية : إن السياسة الدولية هي صراع من أجل السلطة[2]. ويترتب على ذلك سعي الدول الدائم والدؤوب لزيادة قوتها في المجال الدولي، وذلك من خلال زيادة قوتها العسكرية ونطاق نفوذها السياسي. وحيث أن كلا من العراق وإيران تمثل قوى إقليمية هامة في منطقة الخليج فمن الطبيعي أن يكون لهما تطلعات سياسية إقليمية، وأن ينشأ صراع سياسي إقليمي بينهما .

لقد أعطت إيران لنفسها دور الحامي الإقليمي لمنطقة الخليج. وتمشيا مع هذا الدور ادعت إيران خلال حكم الشاه وحتى عام ١٩٧٠م بأن البحرين جزء لا يتجزأ من آراضيها. وفي نوفمبر ١٩٧١م احتلت الجزر العربية الثلاث في الخليج، وهي : طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وفي عام ١٩٧٣م أرسلت إيران عشرة آلاف جندي من قواتها العسكرية إلى عمان لتقاتل ضد الثوار في إقليم ظفار. في حين طرح العراق نفسه مدافعا إقليميا عن منطقة الخليج. وتمشيا مع هذا الدور قام العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث. كما حدد ثلاث مطالب قومية لإنهاء الحرب مع إيران وهي : الاعتراف بسيادة العراق على آراضيه الوطنية، ومياهه : النهرية والبحرية، وإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق والدول الأخرى في المنطقة. لذا فهم كل من العراق وإيران دوره السياسي الإقليمي .

---

(١) نبيل احمد حلمي. «الوضع القانوني للحدود ومضيق هرمز». السياسة الدولية، عدد ٦٣، يناير ١٩٨١م، ص ١١٠ .

(٢) Hans J.Morgenthau, **Scientific Man Vs. Power Politics** (Chicago : The University of Chicago press, 1970), P.195 .

فهما متعارضان بشكل جذري. وهذا التعارض في فهم الأدوار السياسية الإقليمية أوجد بيئة ملائمة لنمو التوتر واستمرار الصراع.

المسبب القومي : تمثل القومية أحد أسباب الصراع والتوتر في المجتمع الدولي المعاصر. فكل قومية تختص بثقافة وقيم ومفاهيم مختلفة، ومن هذا الاختلاف في القيم والمفاهيم القومية ينشأ الصراع الدولي.

وفي مسألة الصراع العراقي ـ الإيراني يلاحظ : أن السكان في كل من العراق وإيران ينتمون إلى قوميات مختلفة، بيد أنه في كل منهما يوجد جماعة قومية تشكل غالبية السكان. ففي العراق يشكل العرب ٧٥٪ من السكان في حين يشكل الفرس ٦٠٪ من سكان إيران. لذا فإن القوميات المسيطرة في كل من العراق وإيران قوميات مختلفة. وزاد الاختلاف والتنافس بين القومية العربية والقومية الفارسية بعد تولي حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨م وعمله على تعميق المفاهيم القومية العربية تمشيا مع فلسفته، وبعد إعلان شاه ايران عن خططه الرامية إلى إعادة بعث شأن الإمبراطورية الفارسية في مجتمع إيران المعاصر.

التركيبة القومية في إيران والعراق

٪	ايران	٪	العراق
٦٠	فرس	٧٥	عرب
١٠	بلوش	١٥	أكراد
١٠	أكراد	١٠	أتراك
٥	عرب		
٥	أقليات أخرى		
١٠٠		١٠٠	

المصدر : السياسة الدولية، عدد ٦٣، يناير ١٩٨١، ص٧٦

The World Almanac, and Book of Facts (New York : Newspaper Asosociation, 1984), P.508

المسبب المذهبي : يمثل الشيعة غالبية السكان في كل من العراق وإيران إذ تصل نسبة الشيعة في إيران إلى ٧٥٪ من السكان في حين يمثل الشيعة في العراق ٥٦٪ من السكان. ويتواجد الشيعة في العراق في الجنوب والوسط. وعلى خلاف شيعة إيران ينقسم شيعة العراق إلى قسمين : القسم الأكبر منهم ينتمون إلى قبائل عربية، ويغلب لديهم الحس العربي على الحس المذهبي، أما القسم الأصغر منهم فيقيمون في المدن، وبخاصة المدن التي تضم الأماكن المقدسة للشيعة : مثل

النجف، والكوفة، وكربلاء[1]. وينحدر عدد من هؤلاء من أصول إيرانية استقرت في العراق منذ فترة طويلة، وحصلت على الجنسية العراقية، وانصهرت بشكل نسبي في المجتمع العراقي. لذا يتوقع المراقب أن تكون «وحدة المذهب» عنصر تقارب، وليس تنافر بين العراق وإيران.

بيد أن الأمر خلاف ذلك إذ أن وجود العتبات المقدسة للشيعة في العراق مثل ضريح الإمام علي، وقبر الإمام الحسين، وغيرهما من كبار أئمة الشيعة، مضافاً إلى وحدة المذهب بين العراق وإيران جعل العراق، لاعتبارات مذهبية، محط أنظار القيادة الإيرانية من وقت لآخر.

المسبب العقائدي: تمثل العقيدة السياسية (الإيديولوجية) الإطار العام والمحدد الهام لسلوك الدول في المجتمع الدولي. وخلال حكم الشاه اختلفت إيران مع العراق في الإيديولوجية إذ كانت إيران «دولة رأسمالية»[2] في حين أخذ العراق في ظل البعث بالنهج «الثوري الاشتراكي»[3]. لكن رغم هذا الاختلاف في الجوهر كان المظهر العام لكل من الإيديولوجية الإيرانية والعراقية يغلب عليه الطابع العلماني.

وبعد قيام الثورة في إيران وتولي «الآيات» السلطة حدث ما يشبه البركان في مجتمع إيران إذ قضي على العديد من معالم العلمانية والعصرية، وحل محلها نهج محافظ. والأهم من ذلك أن إيران سعت بعد نجاح الثورة إلى تصدير قيمها ومفاهيمها الثورية الجديدة إلى العديد من الدول المجاورة بما في ذلك العراق. «إن معاينة كتب الخميني، وتحليل خطبه وتصريحاته الكثير تكشف عن الإيديولوجية الدينية السياسية للرجل، إنها إيديولوجية ذات أبعاد عالمية، لا تكتفي بالسيطرة على إيران وإنما تسعى لاستئناف الخلافة الاسلامية»[4].

لذا ظهر مصدر جديد من مصادر النزاع والتوتر بين العراق وإيران وهذا المصدر تمثل في التناقض الجذري في القيم والمفاهيم التي تحكم كلا منهما. فالعراق تحكمه حكومة بعثية ذات نهج عصري واتجاه قومي. وتعتبر حكومة البعث الإسلام دين الدولة بيد أنها ترفض أي نشاط يطرح قيماً ومفاهيم إسلامية تختلف عما تؤمن به خصوصا إذا كان النشاط يهدف للوصول إلى السلطة. وفي هذا الصدد يقول صدام حسين «اننا نحترم رجال الدين . . ولكننا لا نسمح لهم بأن يحلوا محل سلطة الحكومة»[5]. وتجعل حكومة البعث في العراق الرفيق (عضو الحزب) الوحدة الأساسية في صناعة القرار السياسي، ومصدر القوة السياسية. أما إيران فيحكمها حكومة «الآيات» ذات النهج الإسلامي المحافظ. وتقف حكومة الآيات موقفاً رافضاً لأي نشاط سياسي معارض. وعلى خلاف

---

(١) سعد الدين ابراهيم، «واقع الجبهة الداخلية لطرفي الحرب». **السياسة الدولية**، العدد ٦٣، يناير ١٩٨١م، ص٧٩.

(٢) فريد هوليداي، **مقدمات الثورة في ايران**، (بيروت : دار ابن خلدون، ١٩٨٢)، ص٥٧.

(٣) صدام حسين، **معركة الاستغلالية والسياسة الدولية**، (بغداد : دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨)، ص٣٦.

(٤) منشي أمير، «انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية على الأوضاع الداخلية في ايران» في **الحرب العراقية ـ الإيرانية**. (عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص٦٢٠.

(٥) حرب، المرجع السابق، ص٧٠.

حكومة البعث في العراق، تجعل حكومة «الآيات» في إيران الفقيه أهم عنصر في صناعة القرار السياسي، ومصدر الشرعية السياسية. لذا يقول «روح الله الخميني» في كتابه **الحكومة الإسلامية** إن «علماء الإسلام هم مرجع الأمور» و«العلماء منصوبون للحكم»[1].

عواقب الصراع العراقي ـ الإيراني :

بحثت مسببات الصراع العراقي ـ الإيراني في خلفية الصراع وتطوره، أما عواقب الصراع فسوف تبحث في آثار الصراع الحاضرة والمستقبلية. وتتمثل عواقب الصراع العراقي ـ الإيراني بعواقب الحرب العراقية ـ الإيرانية، ذلك أن الحرب هي أعنف شكل من أشكال الصراع. ومع أن الحرب العراقية ـ الإيرانية لا تزال تمر في مرحلة من مراحل تطورها إلا أن طول أمدها جعلنا ندرك عواقبها قبل نهايتها. فهذه الحرب والتي دخلت عامها الثامن في سبتمبر ١٩٨٧م تعتبر أطول حرب إقليمية وليس هناك أي مؤشر يدل على أن هذه الحرب في مرحلتها النهائية. وهذه السمة التي اتسمت بها الحرب العراقية ـ الإيرانية وهي طول الأمد مردها إلى ثلاثة أسباب رئيسة :

الأول : التقارب في قوة طرفي الحرب، نتيجة لموازنة الكم البشري الإيراني بكم وكيف عراقي في الأسلحة والعتاد. ورغم الخسائر الباهظة التي حلت بكلا الطرفين فإن القوى الذاتية للطرفين مدعومة بقوى دولية، لا تزال تعمل بفاعلية لتضع الطرفين عند ذلك المستوى الحرج الذي يحميهما من الهزيمة، وفي الوقت نفسه لا يسمح لهما بالنصر.

الثاني : إن استمرار الحرب يخدم وبدرجة كبيرة منطق «الدولة والثورة» الذي تأخذ به إيران لتوحيد الجبهة الداخلية، وحماية الوحدة الوطنية. فالحرب عنصر توحيد. و«الوحدة عنصر أساسي في طرح المشروع الإيراني، وهو تصدير الثورة خارج حدودها، ليصبح التنفس طبيعياً في مجاله الحيوي. وهذا منطق كل الثورات التاريخية عبر الزمان»[2].

الثالث : رغبة الأطراف المتحاربة في توسيع نطاق الحرب، مما فسح مجالات جديدة للأعمال والمبارزة العسكرية. فقد تجاوزت الحرب العراقية ـ الايرانية نطاق «حرب الحدود التقليدية» وأخذت شكل «حرب اقتصادية» هدفها تدمير المنشآت الاقتصادية في كلا الدولتين المتحاربتين، ثم اتسعت لتأخذ شكل «حرب المدن» حيث تم تدمير مدن عراقية وإيرانية بالكامل. ونتج عن ذلك زج المدنيين في كلا الدولتين بما فيهم الشيوخ والنساء والأطفال في لهيب المعارك، وتحويل المدن بما فيها : من مدارس، ومساجد، ومستشفيات إلى ركام بقي ليشهد على ما يفعله الإنسان بأخيه الإنسان. إن هذه الحرب بما اتسمت به من طول أمد وشراسة في القتال تركت عواقب عديدة

---

(١) روح الله الخميني. **الحكومة الإسلامية**. (كاليفورنيا : اتحاد الطلبة المسلمين) إعادة طباعة، ص٨٨، أنظر كذلك كتاب إبراهيم الدسوقي باشا، **الثورة الإيرانية : الجذور الإيديولوجية**. (بيروت : الوطن العربي، ١٩٧٩)، ص١٦٦ ـ ١٦٨.

(٢) حسن صبرا، «ماذا لو ربحت إيران الحرب؟»، الشراع، العدد ٢٥٤، في ٢٦ يناير/ ١٩٨٧م، ص٢٦.

لا تحمد، يمكن حصرها بما يلي :

زيادة الإنفاق العسكري : لقد استنزفت الحرب العراقية ـ الإيرانية في مراحلها الأولى ما لدى العراق وإيران من أسلحة ودفعت كلا منهما إلى زيادة نفقاته العسكرية وذلك لتأمين احتياجاته من السلاح في الحاضر والمستقبل. وكانت هذه الزيادة في النفقات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وعلى حساب مستقبل الأجيال القادمة في كل من العراق وإيران. فوفقا لتقرير استراتيجي أعد عام ١٩٨٥م أصبحت العراق المستورد الأول للسلاح في العالم، إذ قام بشراء ما قيمته ١٧,٢ بليون دولار من السلاح في الفترة ما بين ١٩٧٩م و١٩٨٣م. وفي عام ١٩٨٣م وحده بلغت مشتريات العراق من السلاح ٥,١ بليون دولار. وخلال العام نفسه بلغت نسبة مستورداته العسكرية ٤٢٪ من جمل مستورداته[٤] .

أما إيران فكانت مستورداتها العسكرية خلال الفترة نفسها ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣م، أقل من العراق، إذ استوردت ما قيمته ٥,٣٦ بليون دولار. وفي عام ١٩٨٣م مثّل الإنفاق العسكري في إيران ١٥٪ من مجموع الإنفاق الحكومي، و٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. ويرجع هذا التفاوت في الإنفاق العسكري بين العراق وإيران في السنوات الأولى للحرب إلى الأسباب الثلاثة التالية :

١ ـ عدم توافر موارد مالية لدى إيران تسمح لها بإستيراد الأنواع الأكثر تطورا وكلفة من الأسلحة .

٢ ـ اضطرار العراق إلى زيادة مستورداته العسكرية في فترة الحرب بصورة حادة لموازنة كميات الأسلحة التي كانت إيران قد حصلت عليها في السنوات الأخيرة لعهد الشاه .

٣ ـ رغبة القيادة العسكرية العراقية بمواجهة تكتيكات «الكثافة البشرية» الإيرانية في العمليات العسكرية بتكتيكات «كثافة النيران» التي تؤمنها الأسلحة الحديثة .

وفي السنوات الأخيرة للحرب (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧م) شهدت النفقات العسكرية في إيران تغيرا ملحوظا إذ زادت إيران من إنفاقها العسكري. وترد هذه الزيادة إلى ثلاثة أسباب :

الأول : نضوب المستودعات العسكرية الإيرانية من الأسلحة وقطع الغيار، مما حتم على إيران إنفاق المزيد من المال لتأمين احتياجاتها العسكرية .

الثاني : تنوع تكتيكات الحرب وتشعبها فرض على إيران البحث عن سلاح جديد من مصادر جديدة .

---

(١) «الانفاق العسكري في الشرق الأوسط ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤»، النشرة الاستراتيجية المجلد ٦، العدد ٢١، ١٤ نوفمبر ١٩٨٥م (ملحق)، ص١ .

الثالث : رغبة العديد من دول المجتمع الدولي في بيع السلاح إلى أطراف القتال، خصوصا إيران، والتي عانت من العزلة الدولية. فوفقا لتقرير أعده «معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام» زاد عدد الدول التي تقدم أسلحة لإيران بشكل سري زيادة ملموسة خلال عام ١٩٨٧م إذ بلغ ١٦ دولة مقارنة بـ١١ دولة عام ١٩٨٤م. ومن هذه الدول : الأرجنتين، وكندا، وكينيا، والدانمرك، وفنلندا وكوريا الشمالية، والمكسيك، وتايوان، والصين الشعبية، وسنغافورة وفيتنام[١] .

العواقب الاقتصادية : يصعب حصر مجمل الآثار الاقتصادية للحرب العراقية ـ الإيرانية في الوقت الحاضر، وذلك بسبب تشعب الحرب واستمرارها. إلا أنه من الواضح من خلال متابعة بلاغات الحرب وأقوال المسؤولين في كل من العراق وإيران : أن الحرب كانت بمثابة كارثة حلت بالدولتين[٢] . فقد دمرت الحرب معظم الهياكل الأساسية للمنشآت الاقتصادية في كل من العراق وإيران، خصوصا المنشآت النفطية، والتي تمثل العمود الفقري في اقتصاديات كل منهما. وبالاضافة إلى ذلك دمرت الحرب مدنا عراقية وإيرانية كاملة، بما فيها من خدمات ومرافق، وطرق ومنازل. كما تسببت الحرب في انخفاض ملحوظ في إيرادات العراق وإيران من النفط. في حين تم توجيه إيرادات وصادرات كل من العراق وإيران إلى وجهات بديلة وترتب على ذلك زيادة في التكلفة. فإيران اضطرت بعد وقف تصدير البترول من جزيرة خرج إلى تحويل السفن إلى موانى في جنوب الخليج مثل «سيري» و«لاراك». كما اضطر العراق بعد وقف العمل في منافذه البحرية على الخليج إلى تحويل وارداته وصادراته عبر منافذ بحرية أخرى : في الأردن، والكويت وتركيا. وسحبت الحرب ما لدى طرفيها من احتياطي العملات الاجنبية، ودفعت أحدهما وهو العراق إلى دخول سوق المديونية الدولية .

ولقد حاولت إحدى الدراسات الموضوعية وضع تقدير أولي لتكلفة الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ قيامها في سبتمبر ١٩٨٠م وحتى نهاية عام ١٩٨٥م. وجاء في الدراسة : أن كلفة الحرب العراقية ـ الإيرانية حتى نهاية عام ١٩٨٥م بلغت ٤١٦,٢ بليون دولار موضحة عناصرها في الجدول اللاحق. ولكي ندرك معنى هذا الرقم يكفي القول أن قيمة العائدات النفطية التي حصلت عليها كل من إيران والعراق منذ بداية تصدير إنتاجهما النفطي ـ إيران عام ١٩١٩م والعراق عام ١٩٣١ ـ وحتى نهاية عام ١٩٨٥م كانت ٣٦٤ بليون دولار. وهذا يعني : ان تكاليف الحرب قد تخطت بـ٥٢ بليون دولار إجمالي عائدات النفط في كل من العراق وإيران

---

(١) الجزيرة، العدد ٥٤٢٥، في ٦ أغسطس ١٩٨٧م .

(٢) أنظر كل من : إبراهيم متولي نوار، «الآثار الاقتصادية للحرب» السياسة الدولية، العدد ٦٣، يناير ١٩٨١م، ص١٠٢ ـ ١٠٧، الياهوكنويسكي، «البعد الاقتصادي للحرب» الحرب العراقية ـ الإيرانية. عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦م)، ص٨٨ ـ ٩٤ .

منذ أن بدأت الدولتان في بيع نفطهما لسوق العالمية[1] .

موجز عناصر التكلفة الرئيسة للحرب ٩/١٩٨٠ - ١٢/١٩٨٥م

	ألف مليون دولار
إيـــران	
كلفة الحرب حتى نهاية عام ١٩٨٥م	٢٢٠
خسائر عائدات النفط المقدرة	٢٠,٥
المجمـــوع	٢٤٠,٥
العـــراق	
النفقات العسكرية للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥م	٩٤
خسائر عائدات النفط المقدرة	٥٥,٥
الخسائر المقدرة لإجمال الناتج القومي ١٩٨١ - ١٩٨٥م	٢٦,٢
المجمـــوع	١٧٥,٧

إذا كان الجدول السابق يوضح مجموع كلفة الحرب العراقية - الإيرانية خلال الفترة ما بين سبتمبر ١٩٨٠م وديسمبر ١٩٨٥، فإن مجموع كلفة الحرب خلال الفترة اللاحقة أي ما بين يناير ١٩٨٦م وديسمبر ١٩٨٧م يمكن تقديرها من خلال تحديد متوسط التكاليف الشهرية للحرب العراقية - الإيرانية خلال الفترة السابقة خصوصا وأن الحرب لم تشهد تغييرا جذريا في توجهاتها. ووفقا للمعلومات المبينة في الجدول السابق نستنتج : أن متوسط تكاليف الحرب الشهرية للفترة ما بين سبتمبر ١٩٨٠م وديسمبر ١٩٨٥م بلغت ٣,٧٥ ألف مليون دولار في الجانب الإيراني، و٢,٧ ألف مليون دولار في الجانب العراقي. وهذا يعني أن إجمالي تكاليف الحرب خلال الفترة ما بين يناير ١٩٨٦م وديسمبر ١٩٨٧م تقدر بـ ٩٠ ألف مليون دولار في الجانب الايراني بـ ٦٤,٨ ألف مليون دولار في الجانب العراقي. في حين تقدر مجموع تكاليف الحرب للبلدين بـ ١٥٤,٨ ألف مليون دولار. ونستخلص مما سبق : أن إجمالي كلفة الحرب المنظورة للبلدين منذ أن بدأت في سبتمبر ١٩٨٠م وحتى ديسمبر ١٩٨٧م تقدر بـ٥٧١ ألف مليون دولار أميركي .

العواقب الاجتماعية : رغم زيادة النفقات العسكرية والثمن الباهظ لآثار الحرب الاقتصادية تظل هذه الخسائر مادية يمكن أن تعوض مع مرور الزمن. إن ما يقلق الأمم

(١) عباس النصراوي، «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية - الايرانية»، المستقبل العربي، العدد ٨٩، في ١٩٨٦/٧م، ص٢٩ .

والشعوب ويزيد من مآسي الحرب في نفوسهم هو آثارها الاجتماعية .

إن الحرب تعني : الإصابة، والإعاقة، والقتل، والتشريد. وهذا ما فعلته الحرب العراقية ـ الإيرانية في شعوب الدولتين المتحاربتين. فقد قدرت مصادر المخابرات والمعلومات الاوروبية عدد القتلى في الحرب العراقية الإيرانية خلال الخمس سنوات الأولى من عمرها بنصف مليون. في حين أن مصادر المعلومات الأميركية تقدر عدد ضحايا الحرب من مدنيين وعسكريين بحوالي مليون قتيل. وهذا أكبر رقم من الضحايا في أي حرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

وبجانب هذا العدد الكبير من القتلى خلفت الحرب مئات آلاف من الجرحى واليتامى والمعاقين. كما أفرزت قيما ومفاهيم غير مألوفة في مجتمعات الحرب. ومن هذه القيم اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل الخلافات وتقبل انعدام الاستقرار كظاهرة مألوفة في حياة الإنسان. وهذه القيم والمفاهيم ستظل تحكم سلوكيات شعوب الدول المتحاربة حتى بعد انتهاء الحرب ولفترة طويلة من الزمن[2] .

العواقب السياسية : ظهرت العواقب السياسية للحرب العراقية ـ الإيرانية في كل من المستوى القومي والمستوى الإقليمي. ففي المستوى القومي، أدت الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى مزيد من التعبئة السياسية في كلا الدولتين. ونتج عن هذه التعبئة السياسية تقبل الشعب العراقي والإيراني لقيم وشعارات الحرب بما تتضمنه من رغبة في التضحية والقتال، لتحقيق الأهداف القومية السامية، والتي حددتها القيادة السياسية العليا في كلا الدولتين. فقد أصبح شعار «حرب . . . حرب حتى النصر» يتردد في أنحاء إيران والعراق وبشكل مألوف. وحيث أن ظروف الحرب توجد في معظم الأحيان تناسقا تلقائيا بين مطالب الشعب ومطالب القيادة السياسية فان الآثار السلبية للتعبئة السياسية الشاملة تتلاشى مرحليا خلال الحرب أمام الرغبة العامة لتحقيق الأهداف القومية السامية. بيد أن بعد انتهاء الحرب فإن التعبئة السياسية الشاملة ينتج عنها مزيدا من الضغوط السياسية الداخلية على الأنظمة السياسية الحاكمة في كل من العراق وإيران وذلك لتحقيق ما ترى القوى السياسية الفاعلة أنه مطالب شرعية. وإذا لم يكن بمقدور الأنظمة السياسية الحاكمة في أي من الدولتين القدرة على استيعاب المطالب وكذلك القدرة على تغيير قيم الحرب فإن هذا سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والذي قد يظهر في شكل من أشكاله المختلفة .

---

(١) الشرق الأوسط، العدد ٢٤٩٧، في ١٥/١/١٤٠٦هـ .

(٢) Stephen R.Grummon, **The Iran - Iraq War : Islam Embattled** (Washington, D.C. : The Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, 1982), p.82 .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الحرب قد ينتج عنها بعض التطورات الجذرية، مثل هزيمة أحد الأطراف، أو تقهقر شامل لأحد الجيوش. ومثل هذا التطور إذا حدث فسوف يترك أثرا سلبيا على الاستقرار السياسي، ذلك أن القوى العسكرية الفاعلة في الحرب ومنها الجيش قد لا تعترف أو تقبل بالهزيمة، وتحمل القيادة السياسية مسؤولية ما حدث. ومن ثم تبدأ عملية الحساب بين المؤسسات السياسية والمؤسسات العسكرية. و«كما نعلم من تجارب التاريخ ـ وبخاصة في هذه المنطقة ـ لا يوجد ما هو أخطر على نظام حاكم من عودة جيش مهزوم من جبهة القتال»[١].

وفي المستوى الإقليمي، أوجدت الحرب مزيدا من التوتر بين حكومات وشعوب المنطقة، وأدت إلى ظهور تكتلات سياسية إقليمية، وأخرى مضادة[٢]. وبدأت دول الخليج تراقب الحرب عن كثب، وتستعد لمواجهة احتمالات المستقبل، وتطورات الحرب[٣]. وقد أظهرت الحرب آثارا سياسية سلبية في مجتمعات المنطقة، خصوصا في الدول التي تملك كثافة شيعية معينة[٤]. إذ برزت في مجتمعات تلك الدول بعض الخلافات المذهبية والنعرات الطائفية مما هدد الوحدة الوطنية. وحذر مراقب إسلامي من خطورة تفاقم هذه الخلافات والنعرات، ومن عواقبها الوخيمة، ذلك أن «إشعال هذه النار لن يحرق طرفا دون الآخر، ولكن شرارها سوف يتطاير في أنحاء البيت العربي ذاته. ناهيك عما يمكن أن يصيب الصف الاسلامي بأسره»[٥].

العواقب الدولية : لقد أدت الحرب إلى تدويل الصراع العراقي ـ الإيراني وزيادة نفوذ الدول الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، في منطقة الخليج. فقد سعت هذه الدول إلى الاستفادة من الثغرات التي أوجدتها الحرب لتعزيز وجودها السياسي والعسكري في منطقة الخليج [٦]. وأصبحت منطقة الخليج مسرحا للأحداث السياسية، وحلبة للصراع السياسي بين العملاقين، وميدانا لفحص أسلحتهما الحربية[٧].

إن هذا التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج يمثل مظهراً جديداً من مظاهر الصراع والتوتر، وقد يؤدي في النهاية إلى مواجهة عسكرية غير مباشرة بينهما. ومتى ما حدث ذلك فإنه

---

(١) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص٧٩ .

(٢) Richard M.Preece, **The Iran-Iraq War : Implications for U.S. Policy** (Congressional Research Service, 1985),p.19 .

(٣) مارك هيلر، «الحرب العراقية ـ الإيرانية والأوضاع الإقليمية، الحرب العراقية ـ الإيرانية. عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦م)، ص٩ ـ ١٦ .

(٤) رياض نجيب الريس. «الفترة الحرجة»، المستقبل، عدد ٢٧٢، في ١٩٨٤/٤/٧م، ص٢٨ .

(٥) فهمي هويدي، «معركتناليست ضد الشيعة»، **الأهرام**، ١٥ سبتمبر ١٩٨٧م، ص٧ .

(٦) Laurie Mylorie, "The Superpowers and the Iran - Iraq War", **American Arab Affairs,** No. 21, Summer 1987, pp.15 - 26 .

(٧) لمزيد من المعلومات عن تدويل الحرب العراقية ـ الإيرانية أنظر : إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات**. (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ص١٩٧ ـ ٢١٩ . اللواء ضياء زهر، «احتمالات التدخل الأمريكي» **السياسة الدولية**، عدد ٦٣، يناير ١٩٨١ . مجدي حماده، «الاتحاد السوفيتي والحرب . . . تقدير موقف» **السياسة الدولية**، عدد ٦٣، يناير ١٩٨١، دوري غولد، «مواقف الدول العظمى تجاه الحرب» **الحرب العراقية ـ الإيرانية**. (عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦م)، ص١٩ ـ ٢٨ .

سيكون بمثابة كارثة أخرى في المنطقة، ذلك أن كون الخليج بمثابة بحيرة نفطية سيجعله بمثابة «برميل بارود» قابل للانفجار مع تطاير أول شرارة .

وبالإضافة إلى الاعتبار الأمني فإن الحرب أوجدت نوعا من التبعية الاقتصادية إذ اصبحت الدول الأطراف في الحرب في حاجة ماسة إلى المعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي للحصول على تسهيلات مالية، ومساعدات فنية، لبناء ما دمرته الحرب في المجال الاقتصادي، والاجتماعي والعسكري. وهذا الوضع سيؤثر في النهاية على حرية خيارها السياسي في المجال الدولي .

خلاصة واستنتاج :

استعرضت هذه الدراسة خلفية الصراع العراقي ـ الإيراني وذلك من خلال استعراض مسبباته كما نظرت الدراسة إلى آثار الصراع ومستقبله من خلال رصد عواقبه المختلفة .

وقد اتضح من خلال استعراض مسببات الصراع أن الحرب العراقية ـ الإيرانية جاءت تتويجا لصراع طويل بين العراق وإيران وليس بداية له، وإن هذا الصراع اختلفت مسبباته. ومن أهم هذه المسببات : المسبب التاريخي، حيث استمرت الخلافات التاريخية بين العراق وإيران حول مسائل عديدة، أهمها مسألة الحدود في منطقة شط العرب. وزاد من فاعلية المسبب التاريخي مسببات أخرى : قانونية، وسياسية، وقومية، ومذهبية، وإيديولوجية. ونتج عن هذا التراكم المزمن في المسببات، والتي مثلت حالات جيدة لمعظم مفاهيم ومدارس الصراع النظرية، انفجار الوضع في نهاية الأمر ليأخذ شكل العنف المنظم، ألا وهو الحرب. ويمكن القول : إنه يندر أن وجدت جميع المسببات التي وجدت في الحرب العراقية ـ الإيرانية في أي من الحروب الدولية المعاصرة .

وتميزت الحرب العراقية ـ الإيرانية بطول الأمد، حيث أنها أطول حرب إقليمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى طول أمد الحرب العراقية الإيرانية : استفادة أحد أطراف الحرب (إيران) من الحرب لتقوية الوحدة الوطنية، والتوازن بين الكم الإيراني والكيف العراقي في الإمكانات، وتوسيع فعاليات الحرب، مما أوجد مجالات جديدة للعمل العسكري .

ورغم أن الحرب العراقية ـ الإيرانية لا تزال تمر الآن في مرحلة من مراحل تطورها المجهولة فقد تركت عواقب لا تحمد. ومن هذه العواقب :

- زيادة النفقات العسكرية على حساب النفقات في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى إنخفاض الناتج الإجمالي القومي في كلا البلدين، والدمار الشامل الذي أحدثته الحرب في الهياكل الأساسية في اقتصاد البلدين، خصوصا في قطاع البترول والخدمات العامة، بالإضافة إلى مئات الآلاف من القتلى والجرحى. وأدت الحرب إلى رفع مستوى «تسييس» العامة من الناس

ولك بقصد بث الروح الوطني ومن ثم زيادة التعبئة العسكرية. وهذا قد ينتج عنه اختلال في التنمية السياسية يؤثر على الاستقرار السياسي في مرحلة ما بعد الحرب. كما أن هزيمة أي من البلدين بشكل شامل سيعقبها مرحلة من الحكم العسكري .

ولقد نتج عن الحرب زيادة التوتر السياسي بين دول المنطقة وظهور الخلافات المذهبية بين شعوبها مما هدد الوحدة الوطنية. واستغلت الدول الكبرى فرصة الحرب لتزيد من نفوذها السياسي وتواجدها العسكري في منطقة الخليج، هذا التواجد الذي لم يكن ممكنا ولا مقبولا قبل الحرب. وبجانب ذلك ستؤدي الحرب إلى إستمرار التبعية الإقتصادية لأحدى الدول «الأعظم» نتيجة للحاجة الماسة للتسهيلات المالية والمساعدات الفنية، لتعويض وبناء ما دمرته الحرب .

وفيما يتعلق بالمستقبل المنظور فقد يكتب التاريخ يوما ما : أن هذه الحرب أخطر ظاهرة عرفتها منطقة الخليج، إن لم تكن منطقة الشرق الأوسط. وأن العواقب التي خلفتها الحرب في المنطقة خصوصا العواقب السياسية ستكون بمثابة نموذج يدرس لطلاب السياسة عن آثار الحروب على الاستقرار السياسي، وعلى الأمن القومي، في مجتمعات الدول النامية .